شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة قطر وعمان للاستثمار
المنعقد في تاريخ : ٢٠٢٤/٠٤/٢٤

عقد مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) اجتماع الجمعية العامة العادية للعام المالي ٢٠٢٣ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٢٤ م في " فندق لاسيجال" في تمام الساعة ٠٦:٣٠ مساءً.

وقد حضر الاجتماع :

▪ سعادة الشيخ / **عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني**	رئيس مجلس الإدارة
▪ سعادة / **سعود بن ناصر الشكيلي**	نائب رئيس مجلس الإدارة
▪ السيد / **عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني**	عضو مجلس الإدارة
▪ الفاضل / **خميس بن مبارك الكيومي**	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / **عبدالرزاق بن محمد الصديقي**	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / **عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري**	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / **أحمد بن عبدالخالق أحمد الغامدي**	عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن الحضور :

▪ السيد / **عبد الله بن على عبد الرحمن العبد الله**	عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع:

▪ السيد / **ناصر محمد آل مذكور الخالدي**	الرئيس التنفيذي للشركة
▪ السيد / **أحمد عصام الدين وهبه**	أمين سر المجلس

كما حضر الاجتماع من جهات خارج الشركة :

السيدة / **فاطمة عبدالله سلطان العلي**	ممثل عن جهاز قطر للاستثمار
الفاضل / **محمد بن صالح المنذري**	ممثل عن جهاز الاستثمار العُماني
السيد / **خالد السليطي**	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / **مبارك المري**	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / **محمد الدهمان**	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / **ناصر الهاجري**	ممثل وزارة التجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع من مراقبي الحسابات :

السيد / **حكمت احمد مخيمر**	شريك تدقيق في شركة رودل
السيد / **حسن السيد**	مدير تدقيق في شركة رودل
السيد / **هشام عيد**	مشرف تدقيق في شركة رودل

النصاب القانوني:

وبعد حصر نِسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مراقب الحسابات الخارجي (السادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) ، اعلن السادة مراقبي الحسابات بالشركة النصاب القانوني للاجتماع والأسهم الممثلة لتلك النصاب والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	: ١٧٣,٧٩٢,٠٨٧	سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	: ٨٩,٢٤٢,٧٣٢	سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	: ٢٦٣,٠٣٤,٨١٩	سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٨٣,٥٠ % من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم , وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٢٤ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد ان تأكد رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** من اكتمال النصاب القانوني من مراقب الحسابات الخارجي للشركة (السادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) ، رحب **سعادة الرئيس** بالأعضاء والسادة المساهمين الحضور وبعد ذلك انتقل إلي بنود جدول الإعمال وكانت علي النحو التالي :

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

أولاً : سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها. ٤

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها. ٥

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها. ٨

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ واعتماده. ٩

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح على المساهمين. ١١

سادساً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع عدم صرف مكافآت.. ١١

سابعاً : الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٤ وتحديد أجره السنوي. ١١

ثامناً : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورته القادمة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦)..... ١٢

****

أولاً : سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.

في البداية ، استهل سعادة رئيس مجلس الإدارة حديثه بالترحيب بالسادة المساهمين وبالسادة الحضور ، وكان نص كلمة رئيس المجلس الإدارة الذي تلاها علي السادة المساهمين علي النحو التالي:

حضرات السادة المساهمين الكرام والحضور الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن السادة اعضاء مجلس الادارة الكرام ، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع، كما أود أن أشكر السادة أعضاء مجلس الادارة الكرام و الادارة التنفيذية على جهودهم المبذولة خلال العام ٢٠٢٣.

السادة الحضور،

لا شك أن السنوات القليلة الماضية حملت العديد من التحديات على الاقتصاد العالمي ، بدءً من جائحة كورونا وانتهاء بالارتفاع في نسب الفائدة على القروض بالإضافة الى ما تمر به المنطقة من ازمات سياسية. الا أننا في شركة قطر و عمان للاستثمار واجهنا تلك التحديات و استطعنا تقليص تأثيرها قدر الامكان على نشاط الشركة.

ففي العام الماضي و من ضمن الاستثمار العقاري للشركة ، قمنا بالتخارج من شركة مزن العمانية و هي احدى الشركات الزميلة في مسقط وذلك باتفاقية تبادل اسفرت عن زيادة نسبتنا في الشركة الوطنية للتنمية العقارية من ٥٪ الى ١٥٪.

وأما شركة تلال العقارية المالكة لمشروع التلال و الذي يقع على مساحة ٧٧ الف متر مربع في موقع مميز في مسقط ، ويحتوي على مركز تسوق ومكاتب وشقق فندقية وسكنية، فقد مرت في العام الماضي بتحديات مالية يتم التعامل معها حاليا بوساطة مجلس ادارة تلال و من المتوقع ان تحل في المستقبل القريب إن شاء الله.

و لا تزال جهودنا في الشركة مستمرة في الاستثمار في الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات الحيوية المتاحة في دولة قطر وسلطنة عُمان مساهمة في التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في كلا البلدين.

و أخيرا أود أن اتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم الغالية و الشكر موصول الى اعضاء مجلس الادارة و الادارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة على جهودهم الكريمة. و اتمنى لمجلس الادارة الجديد كل التوفيق و النجاح في هذا العام و الاعوام القادمة ان شاء الله.

والله الموفق والمستعان ،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

وبعدها اتخذت الجمعية القرار التالي:

قرار(١)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والخطط المستقبلية للشركة.

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

استمعت الجمعية العامة إلى رأي مراقب الحسابات المدرج ضمن تقرير مراقبي الحسابات ، السادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) ، حول ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ وكان نص التقرير الكامل علي النحو التالي :

إلي حضرات السادة/ المساهمين الكرام،،
شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق -الدوحة – قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية **لشركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق.** ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وكلا من بيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل الأخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشتمل على معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات "عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا كيان مستقل عن الشركة وفقاً لقانون اخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الاخلاقية الدولية (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (IESBA Code) ولقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ومتطلبات مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. إننا نرى أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا.

تأكيد على أمر
نلفت الأنتباه إلي الأيضاح رقم (١٦) حول هذه البيانات المالية، حيث أن بدلات حضور مجلس الادارة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تخضع لموافقة الجمعية العامة للشركة وكذلك موافقة وزارة التجارة والصناعة. إن رأينا لم يتم تعديله فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر أخر
نشير إلي الأيضاح رقم (٦,٣) حول البيانات المالية بخصوص الأعتراف بحصة الشركة من نتائج أعمال الشركة الزميلة للسنة المقارنة.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

تم تحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

أمور التدقيق الرئيسية	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الرئيسية
تقييم الاستثمار العقاري يمثل الاستثمار العقارى جزء جوهري من اجمالي موجودات الشركة ولذلك فقد اعتبر من أحد أكثر أمور التدقيق الرئيسية. تقوم الشركة بتسجيل استثمارها العقاري بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. تم تحديد القيمة العادلة من قبل خبيرين تقييم عقاري مستقلين تم تعيينهم من قبل الإدارة. إن الايضاحات التالية حول البيانات المالية تتضمن علي مزيد من المعلومات المتعلقة بما ورد أعلاه: الإيضاح رقم ٣ (ب) المعلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية. الإيضاح رقم ٥ استثمار عقاري. الإيضاح رقم ٢١ افصاحات القيمة العادلة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بتقييم الاستثمار العقاري ما يلي: تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة المثمنين المستقلين المعينين من قبل الإدارة. فحص البيانات الهامة المستخدمة كمدخلات للتقييم. مراجعة الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة والمثمنين المستقلين ومدى ملاءمة طرق التقييم ومعقولية البيانات المستخدمة في التقييم. التحقق من كفاية إفصاحات تقييم الاستثمار العقاري الواردة بالإيضاحات حول البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة السنوي ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الصادر حولها.

من المتوقع أن يتوفر لنا التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٣ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نبدي عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينه أعلاه والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء جوهرية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية به، فإننا مطالبون بالإفصاح عن هذة الحقيقية. ليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي بالكامل، إذا توصلنا إلي وجود خطأ جوهري فيه ، فنحن مطالبون بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الأدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار فى عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويعتبر المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمه عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجمَع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضاً بـ:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تُظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.

الحصول علي أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل الشركة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والاشراف وإجراء أعمال التدقيق للشركة. ونبقي نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخري، نطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم بياناً للمكلفين بالحوكمة يفيد امتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل حولها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا أيضاً، وطبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري، إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك السجلات. لقد حصلنا على كافة الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي اعتقادنا ، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ (المعدل بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١)، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات عليه، إن وجدت، خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي كما في وللسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

حكمت مخيمر
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين | سجل مدققي الحسابات (٢٩٧)
سجل المدققين الخارجيين بهيئة قطر للأسواق المالية | رقم (١٢٠١٥١)
الدوحة في ٢٨ مارس ٢٠٢٤

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** باب النقاش امام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيهاتهم ، الا انه لم يتم طرح أي سؤال من السادة الحضور ، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية العامة العادية :

قرار (٢)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١، التي أظهرت خسائر سنوية بمقدار حوالي ٨,١٥ مليون ريال قطري.

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

افاد رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** ان البيانات المالية لعام ٢٠٢٣ متاح منها نسخة للسادة المساهمين داخل القاعة منذ بداية الاجتماع ، فضلا عن انه تم نشرها في صحيفتين يوميتين وعلي موقع بورصة قطر بالإضافة الي نشرها علي الموقع الإلكتروني للشركة *(www.qatar-oman.com)*، وبعدها فتح رئيس مجلس الإدارة النقاش للسادة المساهمين ، وسأل اذا كان هناك أي استفسار بخصوص تلك البيانات المالية ، ولم يكن هناك أي

استفسار من المساهمين وعليه تم اتخاذ القرار التالي :

قرار (٣)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية علي الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي أظهرت خسائر سنوية بمقدار حوالي ٨,١٥ مليون ريال قطري.

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ واعتماده.

أشار رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** ان تقرير الحوكمة الخاص بالشركة متاح منه نسخة للسادة المساهمين داخل القاعة منذ بداية الاجتماع ، فضلا عن انه تم نشره علي الموقع الإلكتروني للشركة *(www.qatar-oman.com)* حتي يكون في متناول المساهمين قبل الاجتماع ، ثم طلب من السادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) ان يتلو التقرير الخاص بهم عن تقرير حوكمة الشركات والضوابط الداخلية على التقارير المالية ، واستمعت الجمعية العامة إلى تقرير مختصر عن " **تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية" و " تقرير عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣**" لمراقبي الحسابات ، وكان التقرير المختصر عن النتيجة التي توصلوا اليها علي النحو التالي :

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة شركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المشار اليها " الشركة" بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي "النظام" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، بإستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام ، كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات)

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً.

بناءاً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات

الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

إستنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترع إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

****

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لشركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "إطار عمل COSO".

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى، تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل بيان الرقابة الداخلية للادارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد ، بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، وأثر ذلك على الإستنتاج بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للشركة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وبعدها فتح رئيس مجلس الإدارة باب النقاش للسادة المساهمين ، وسأل رئيس مجلس الإدارة اذا كان هناك اي استفسار بخصوص التقرير من عدمه ولم يكن هناك اي سؤال من اي مساهم، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية :

قرار (٤)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٣ وتم اعتماد التقرير .

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح على المساهمين.

افاد رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت قد اجتمعت وناقشت بند مقترح توزيع الأرباح وتم رفع توصية الي مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح حيث ان الشركة قد مُنيت بخسائر هذا العام ٢٠٢٣ ، وبعدها فتح رئيس مجلس الإدارة باب النقاش للمساهمين ولم يتم توجيه أي استفسار لأعضاء مجلس الإدارة ، وبعدها تم اتخاذ القرار التالي :

قرار(٥)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح لهذا العام ٢٠٢٣.

سادساً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع عدم صرف مكافآت.

أفاد رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** الي ان تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة يتوقف على تحقيق أرباح أكثر من ٥٪ مع الاخذ في الاعتبار أقل نسبة توزيع أرباح علي المساهمين وهي ٥٪ وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة ، وأشار الي انه نظراً لتحمل شركة قطر وعمان للاستثمار خسائر لعام ٢٠٢٣ ، فليس هناك أي مكافأة أو أتعاب لأعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣ ، ولكن الجدير بالذكر انه تم صرف بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه علي خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ وقدره ٩٢٥,٥٠٠ ريال قطري لكل أعضاء المجلس عن كل الاجتماعات خلال العام .

كما أشار رئيس مجلس الإدارة ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت قد اجتمعت ورفعت توصية الي المجلس بعدم منح أعضاء مجلس الإدارة او أي مكافآت للعام المالي ٢٠٢٣ باستثناء ما تم ذكره سالفاً.

وقد أشار سعادة الرئيس الي ان مجلس الإدارة قد درس توصية لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت وتم رفع توصية الي الجمعية العامة العادية بالموافقة على توصية اللجنة بعدم منح أعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت سنوية لهذا العام ٢٠٢٣ باستثناء ما تم ذكره سالفاً.

وبعدها شكر سعادة الرئيس مجهود والتزام السادة الأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣ ودعي السادة المساهمين الي التصويت على ابراء ذمة جميع اعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسئوليات عن أعمالهم خلال العام المنصرم.

وبعدها فتح رئيس مجلس الإدارة باب النقاش للمساهمين لطرح الاقتراحات او الملاحظات او الاعتراضات، الا انه لم يتم طرح أي استفسار او اعتراض او ملاحظة، الامر الذي بصدده تم اخذ القرار التالي من الجمعية وبالإجماع:

قرار(٦)

تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٣ ، كما تمت الموافقة من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم منح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت سنوية عن العام المالي ٢٠٢٣ باستثناء ما تم صرفه من بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منها خلال العام.

سابعاً : الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٤ وتحديد أجره السنوي.

بعد مغادرة السادة مندوبي مراقب الحسابات الخارجي السادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) من قاعة الاجتماعات ، افاد رئيس مجلس الإدارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** انه وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة الذين ينصان علي تعيين مراقب الحسابات في الجمعية العامة العادية للشركة وتحديد أتعابه على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة فقد تم دعوة عدة مكاتب للتدقيق الخارجي للشركة للعام المالي ٢٠٢٤ ، وقد تم رفع توصية من مجلس إدارة الشركة الي الجمعية العامة باختيار السادة

/ **مكتب مازرز (Mazars)** مقابل اتعاب تدقيق خارجي بمبلغ وقدره ٧٠,٠٠٠ ريال قطري.

قرار (٧)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية علي العرض المقدم من مكتب السادة / مازرز (Mazars) وتعيينه كمراقب حسابات خارجي للشركة عن العام المالي ٢٠٢٤ مقابل اتعاب تدقيق خارجي بمبلغ وقدره ٧٠,٠٠٠ ريال قطري.

ثامناً : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورته القادمة (٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٦)

افاد رئيس مجلس الادارة **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** ان إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار قد قامت بالإعلان عن فتح باب الترشح لشغل ست مقاعد في عضوية مجلس إدارة الشركة في دورته الجديدة لمدة ٣ سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦) وقد كان ذلك في الفترة الممتدة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٣/١٢/١٧ إلى نهاية يوم الأحد ٢٠٢٣/١٢/٣١.

وأفاد ان ذلك لشَغل ستة مقاعد شاغرة ومتاحة للانتخاب ، وأفاد سعادته ان اجمالي عدد المقاعد في عضوية مجلس الإدارة هي لثمان أشخاص من بينهم عضوان بالتعيين ويمثلان حكومة دولة قطر وحكومة سلطنة عُمان وأفاد ان باقي الأعضاء الست بالانتخاب.

وأشار رئيس مجلس الادارة ان إدارة الشركة قد استلمت كتاب من جهاز قطر للاستثمار لتعين السيد / **خالد بن سلطان الربان** ممثلاً عن حكومة دولة قطر ، كما انه تم استلام خطاب من جهاز الاستثمار العُماني لتعين المهندس / **قيس بن عبدالله الخروصي** ممثلاً عن سلطنة عُمان ، ليكونا أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦).

كما أضاف رئيس مجلس الادارة ان إدارة الشركة قد استلمت (١٣) ثلاثة عشر طلباً للترشح لعضوية المجلس والمنافسة علي ست مقاعد للدورة القادمة (٢٠٢٤-٢٠٢٦) وكان أسماء المرشحين للعضوية علي النحو التالي :

١) السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني - قطري الجنسية
٢) السيد / عبد الرحمن بن عبدالله الأنصاري - قطري الجنسية
٣) السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي - قطري الجنسية
٤) السيد / عبد الله بن على عبد الرحمن العبد الله - قطري الجنسية
٥) السيد / خميس بن مبارك خميس الكيومي - قطري الجنسية
٦) السيد / أحمد بن عبدالخالق أحمد الغامدي - قطري الجنسية
٧) السيد / خالد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري - قطري الجنسية
٨) السيد / محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري - قطري الجنسية
٩) السيد / محمد بن عبدالرحمن محمد فخرو - قطري الجنسية
١٠) السيد / خالد بن عبدالله عيسي الهتمي - قطري الجنسية
١١) السيد / محمد بن أحمد محمد على الأصمخ - قطري الجنسية
١٢) السيد / محمد بن عبدالمنعم محمد صالح السيد - قطري الجنسية
١٣) السادة / شركة مستر فلافل كافيه ويمثلها السيد / صالح بن عبدالمنعم محمد صالح السيد

وبعدها اذن رئيس مجلس الادارة للسادة الحضور ان يتم وضع بطاقات الترشح لعضوية المجلس للفترة القادمة في صندوق الاقتراع امام الجمعية العامة العادية وبحضور كل من ممثلي وزارة التجارة والصناعة والسادة مراقبي الحسابات الخارجيين - مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً).

وبعد الانتهاء من وضع البطاقات داخل الصندوق المخصص لذلك امام كل الحضور، بدأ فرز الأصوات بين ممثلي وزارة التجارة والصناعة والسادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) في غرفة فرز الأصوات المخصصة لذلك للتأكد من صحة الأصوات وعددها .

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

وبعد فرز الأصوات بين ممثلي وزارة التجارة والصناعة والسادة / مكتب ار بي ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) تم الإعلان عن نتيجة الفرز والترشح لعضوية مجلس الإدارة وشغل المقاعد الست الشاغرة بالإضافة الي الأعضاء الاحتياطيين مرتبة طبقا لأعلي الأصوات التي حصل عليها مل منهم ليصبحوا أعضاء مجلس الإدارة للفترة القادمة (٢٠٢٤-٢٠٢٦) ، والتي اسفرت عن فوز كل من التالي اسماهم :

الأعضاء الأساسيين :

١) السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	بعدد أصوات	٢٠,٧٠٢,٧٨٤	صوتاً
٢) السيد / محمد بن عبدالمنعم محمد صالح السيد	بعدد أصوات	١٩,٠٠٠,٢٩١	صوتاً
٣) السيد / محمد بن أحمد محمد على الأصمخ	بعدد أصوات	١٨,٩١٧,٠٧٧	صوتاً
٤) السيد / محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري	بعدد أصوات	١٨,٧٠٩,٠٦٨	صوتاً
٥) السيد / أحمد بن عبدالخالق أحمد الغامدي	بعدد أصوات	١٨,٣٥٣,٣٥٢	صوتاً
٦) السيد / محمد بن عبدالرحمن محمد فخرو	بعدد أصوات	١٨,٢٥٠,٦٧٤	صوتاً

الأعضاء الاحتياطيين :

١) السيد / خالد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري	بعدد أصوات	١٧,٩٩٦,٠١٥	صوتاً
٢) السيد / عبدالله بن علي عبدالرحمن العبدالله	بعدد أصوات	٢,٧٠٠,٠٠٠	صوتاً
٣) السيد / عبدالرحمن بن عبدالله الانصاري	بعدد أصوات	٢,٤٠٥,٥٥٨	صوتاً

وعليه بارك رئيس مجلس الإدارة الحالي **سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** لأعضاء المجلس الجُدد وتمني لرئيس المجلس ونائبه وباقي أعضاء المجلس الجديد المزيد من التوفيق والازدهار في إدارة مجريات الشركة في الفترة المقبلة لتحقيق المزيد من الأرباح وتعظيم ثروات للمساهمين .

*** هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة ٠٨:٣٠ مساءً ***

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الادارة

احمد عصام الدين وهبه
أمين سر المجلس

ار بي ام اي ليميتد - فرع قطر
مراقب الحسابات الخارجي
حكمت احمد مخيمر - رقم القيد : ٢٩٧

شركة الفا اوميجا ذ.م.م
جامع الاصوات
نادر سعيد الصوص